الفصل الأول

التمهيدي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلي يوم الدين؛ وبعد..

أصبحت الأحزاب السياسية ضرورة لابد منها في كل نظام سياسي ديمقراطي لكل الدول وتحظى الأحزاب باهتمام وعناية الدساتير الحديثة لاحتوائها على عديد من الأحكام التنظيمية الخاصة بالأحزاب، ولم تبين الشريعة الإسلامية في العديد من نصوصها سواء كان ذلك في القرآن الكريم أو السنة النبوية على شكل النظام السياسي الذي يجب على الدولة أن تتبعه، ولهذا ظهرت العديد من الاتجاهات التي تعرف الأحزاب السياسية لغة واصطلاحاً في الشريعة الاسلامية وتبين أساس نشأة الأحزاب السياسية وبيان أنماط الفرق الإسلامية التي اختلف حولها الفقه من حيث هدفها وهل تقابل الأحزاب المعاصرة؛ أما عن النظام السياسي في ليبيا طيلة العقود الأربعة الماضية ذات نظام دكتاتوري السابق وكان الحكم فيها لفرد واحد وكان يمنع إنشاء أي حزب سياسي ،وقد فرض عقوبة على من ينشئ أو ينظم حزباً تصل إلى عقوبة الإعدام.

وبعد سقوط نظام القذافي أخذ بنظام تعدد الأحزاب السياسية بعد نجاح ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م فلقد مهد المؤتمر الوطني لتأسيس الأحزاب السياسية بعد عدة عقود من القمع السياسي بحيث

اعتمد رسميا المجلس الوطني الانتقالي التشريعات المتعلقة برفع القيود التي تحرم تشكيل الكيانات السياسية في ٤ يناير ٢٠١٢.

فقد جاء نص المشرع الليبي صريحا وواضحا على التعددية السياسية والحزبية في الإعلان الدستوري الصادر في ٣ أغسطس ٢٠١١ م في نص المادة (٤) منه" تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة". كما تؤكد المادة (١٥) من الإعلان الدستوري على أن "تكفل الدولة حرية تكوين الجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني، ويصدر قانون بتنظيميها، ولا يجوز إنشاء جمعيات سرية أو مسلحة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة، وغيرها مما يضر بالدولة ووحدة التراب؛ كما نص الإعلان الدستوري في المادة (١) على (.....أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.....)، ونص أيضا في القانون رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ على أن يتم إنشاء الأحزاب السياسية بشرط ألا تكون مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية وألا تكون قائمة على توجه قبلي.

وبرغم من الآطر الدستوري والقانوني الذي منحه المشرع لتعددية الحزبية ، بشرط عدم مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية؛ وبرغم من ذلك كان للفقهاء رأي أخر حول مشروعية تعدد الأحزاب السياسية؛ فقد كان موقف الفقه المجيزين لتعدد الأحزاب لسياسية أدلة وحجج يستند عليه، عن موقف الفقه المانعين لتعدد الأحزاب السياسية لعدم مشروعيتها لأنها مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية ولكل منهم يستند على عدة أدلة وحجج. فمشروعية الأحزاب السياسية تعتبر ضمانه للممارسة الأحزاب حقوقها السياسية ولكن هل تكفي هذه المشروعية أم أنه لابد من تهيأت الظروف السياسية وإزالة عديد من المعيقات وتوفر عديد من الضمانات؛ وذلك للوصول لدولة ديمقراطية، ولكي تأثر الأحزاب وتساهم في الرقابة على أعمال السلطة

التشريعية والتنفيذية لابد من أن تتمتع بعديد من الحقوق فتمتع الأحزاب بعديد من الحقوق سواء كانت الدستورية أو القانونية يسمح بالتداول السلمي لسلطة وتقيد حرية الحكومة برقابة عليها من قبل الأحزاب كما في ليبيا. وإذا ماوجد عوائق سواء على مستوى محلي أودولي أومتغيرات وأزمات سياسية كما في الواقع الليبي فإن هذا سيؤثر على دور الأحزاب السياسية والانتقال السلمي للسلطة لذلك يجب إزالة هذه المعيقات؛ ووضع ضمانات لكي تمارس االأحزاب السياسية حقوقها، ونظرا لأهمية البحث هذا ما سنقوم ببيانه بالتفصيل.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث نتيجة للمتغيرات السياسية التي مرة بها ليبيا على المستوى المحلي والاقليمي والدولي؛ والتى كان نظام حكم فيها نظام دكتاتوري وهو نظام حكم الفرد طيلة العقود الأربعة الماضية؛ ولم تعرف نظام تعدد الأحزاب السياسية إلا حديثا أي بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م؛ ولكي لايحدث فراغ سياسي بعد نجاح الثورة فلقد منح المشرع الليبي الآطر الدستوري والقانوني للأحزاب السياسية ؛ولكنه وضع بعض القيود والشروط على حق نشأة الأحزاب السياسية وتعددها بشرط ألا تكون مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبار أن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع في ليبيا .وتزداد الاشكالية أهمية لأن الإسلام حدد أطرًا شرعياً لممارسة الأحزاب لحقوقها السياسية ؛أما في ليبيا فمن ناحية واقعية تأثر الأحزاب بالمتغيرات السياسية وعدم الاستقرار السياسي والأمني التي أعقبت ثورة فبراير والتداخلات الإقليمية والدولية المستمرة والصراعات الداخلية بين المدن علي السلطة أدت إلى تراجع دور الأحزاب في ليبيا وعدم ممارسة الأحزاب لحقوقها ونتيجة لذلك جعل الباحثة تطرح الإشكالية في بيان (مدى مشروعية الأحزاب السياسية لممارسة حقوقها السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي)أي هل مشروعية الأحزاب السياسية كافية

لضمان ممارسة حقوقها أم أن المشروعية سواء كانت الشرعية أم القانونية غير كافية كضمانة للممارسة حقوقها؟ نتيجة لكثرة المتغيرات السياسية في وقتنا الحالي ؟ لذلك سنقوم بالتعرف على مدي مشروعية الأحزاب السياسية في الإسلام وهل كانت وجودها مشروع ؟أم لا؟

وهل تسمي أحزاب سياسية كما في وقتنا الحالي أم لا ؟ من أين تستمد الأحزاب السياسية مشروعيتها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ؟ توضيح موقف الفقهاء المانعين لوجود الأحزاب السياسية وأدلته، وموقف الفقه المجيزين لوجود الأحزاب بالإطلاق وموقف الفقه المؤيد لها بشرط ألا تكون مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية ولكل موقف دليله الذي أستدل به؛ ولحل هذه الاشكالية ماجعلنا نسرد موقف الفقهاء في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي وذلك من باب السياسية الشرعية و لتكيف الأحزاب السياسية في القانون الليبي والإسلام لجلب المصالح ولسد ذريعة المفسدة إذا ما كانت الأحزاب السياسية مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية فهنا يجب منعها من العمل في الدولة الإسلامية حفاظاً على نظامها العام؛ ولأن موضوع الأحزاب السياسية في ليبياحديثا وسنقوم بدراسته دراسة حالية واقعية في الفترة الزمنية من ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا ولم نجد دراسات تقوم بالإجابة على جميع الأسئلة التي تتعلق بموضوع بحثنا، لحل هذه المشكلة؟ لذلك فدراساتنا الحالية سنقوم بدراسة مشكلة البحث وذلك بالتعرف على ماهية الأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الاسلامية والقانون الليبي ومدى مشروعيتها أي هل مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامة أم لا؟ وهل تكفي مشروعية الأحزاب السياسية في الإسلام والقانون لممارسة الأحزاب لحقوقها ؟ والتقييم المقاصدي لمشروعية الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية والتقييم المقاصدي لمشروعية الأحزاب السياسية في ليبيا وذلك لتعرف على العوائق الأساسية التي تمنع الأحزاب السياسية من التمتع بحقوقها وممارسة دورها ؟ وللوصول إلى ضمانات لضبط الأحزاب

السياسية وحقوقها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ؟ ولحل هذه الاشكالية لابد من الإجابة على عديد من التساؤلات ؟

أسئلة البحث:

اشتملت الدراسة الحالية على عدة أسئلة تمثلت في التالي :

١. ما هي ماهية الأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي؟

٢ . ما هو الآطر الشرعي والقانوني للأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الاسلامية والقانون الليبي التي تمنح حق التعددية للأحزاب السياسية ؟

٣. ما هو موقف الفقه من مشروعية الأحزاب السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون الليبي ؟وهل تكفي مشروعية الأحزاب السياسية لكي تمارس حقوقها ؟

٤. ما هي العوائق الأساسية التى جعلت من دور الأحزاب السياسية في ليبيا يتراجع ومنعت بعض الأحزاب من التمتع بحقوقها ؟

٥ . ماهي الضمانات التي يجب اتباعها لضبط الأحزاب السياسية والتي يجب اتباعها لممارسة حقوقها ؟

أهداف البحث :

تكمن أهداف البحث في معرفة الهدف الرئيسي والهدف الفرعي من الدراسة :.

أ. الهدف الرئيسي من البحث :. هو بيان مدى مشروعية الأحزاب السياسية لممارسة الأحزاب حقوقها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي برغم من كثرة المتغيرات السياسية في وقتنا الحالي .ومعرفة العوائق التي

كانت سبب في تراجع دور الأحزاب السياسية في ليبيا من ناحية واقعية ؟ للوصول إلى ضمانات يجب على الأحزاب السياسية أن تعتمدها من أجل ضمان عدم مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية عند ممارستها لحقوقهم وذلك لجلب المصالح ولسد ذريعة المفسدة . .

ب . الهدف الفرعي لدراسة وذلك في الإيجابة على التساؤلات التالية :

١. بيان ماهية الأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي .

٢ . تحليل الآطر الشرعي والقانوني للأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الاسلامية والقانون الليبي التي تمنح حق التعددية للأحزاب السياسية.

٣. توضيح موقف الفقه من مشروعية الأحزاب السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون الليبي .وهل تعتبر الأحزاب السياسية مخالفة لمبادئ الشريعة الاسلامية أم لا.

٤ . إبراز العوائق الأساسية التي تمنع الأحزاب من ممارسة حقوقها.

٥.إيضاح الضمانات التي يجب اتباعها لضبط الأحزاب السياسية في ليبيا.

أسباب اختيار البحث:

كل باحث يريد أن يدرس موضوعاً ما إلا وله أسباب وراء ذلك وهي للوصول لنتيجة معينة لم يصل إليها باحث في دراسات سابقة من قبل ، فالأسباب الذاتية تعود إلي كوني طالبة وهي تفكر في أطروحة الدكتوراه ، جذبة في مجال الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي "دراسة حالية واقعية "باعتباره موضوعاً في الشريعة الإسلامية والقانون .ويمكن حصر أهم الأسباب فيما يلي :

١. أن الأحزاب السياسية كانت مغيبة في ليبيا طيلة العقود الأربعة الماضية وتعتمد على نظام دكتاتوري قبل نجاح ثورة ١٧فبراير ٢٠١١م .

٢. المتغيرات السياسية وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م .

٣. مساعدة رجال السياسة في فهم الأحزاب السياسية وحقوقها في ليبيا.

٤.لمعرفة مدى مشروعية الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية و القانون الليبي. وبيان العوائق الأساسية للأحزاب السياسية في ليبيا .

٥. للوصول إلى ضمانات يجب على الأحزاب السياسية أن تعتمدها من أجل ضمان عدم مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية عند ممارستها لحقوقهم وذلك لجلب المصالح من وجود الأحزاب السياسية ولسد ذريعة المفسدة .

أهمية البحث:

١. تزداد أهمية البحث لأنه من الموضوعات الحديثة؛ بحيث كانت تخضع لنظام الحزبي الواحد طيلة العقود الأربعة الماضية ولم تعرف نظام تعدد الأحزاب السياسية إلا بعد ثورة ١٧ فبراير٢٠١١م .

٢. عدم وجود دراسة حالية واقعية للأحزاب السياسية في ليبيا إذا أن أغلب اللّذين تعرضوا له لم تزد جهودهم عن ذكره مع جملة المواضيع لأنها لم تكن صلب موضوعاتهم .

٣. كثرة المتغيرات السياسية في ليبيا وعدم الاستقرار السياسي والامني .

٤.تزداد أهمية البحث أن المشرع منح الأطر الشرعي والقانوني للأحزاب بشرط عدم مخالفتها لمبادئ الشريعة الإسلامية بحيث نص على المبدأ تارك مسألة التفصيل للقوانين واللوائح.

٥. وكثرة المعيقات كان له دورا في تراجع دور الأحزاب وعدم ممارسته لحقوقهم السياسية .

منهجية البحث:

تقضي طبيعة منهجية بحثي أن تجمع بين المنهج الكيفي ويكون بإجراء مقابلات وطرح أسئلة مفتوحة للوصول إلى معلومات ونتائج لهذا البحث ،والمنهج المكتبي الذي يعتمد على المصادر والمراجع المتمثلة في الكتابات والمقالات والندوات والبحوث التي صدرت من عدد من المفكرين الإسلاميين والقانونين ونتيجة لتشعب هذا الموضوع سنقوم بالإستعانه بمناهج لاتقل عن المناهجين السابقين وأهمها :

المنهج الوصفي التحليلي : وذلك لأن الباحثة ستسعي لوصف الأحزاب السياسية وماهيتها فيأخذ منها ما يتناسب مع أهدافه ويحاول أن يفسر أسباب هذه المواقف وتطوراتها والوصول إلى التسلسل المنطقي الذي يوصلنا إلى الغاية من البحث وكذلك بوصف حالة الأحزاب السياسية وتحليل مدى موافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية والقانون الليبي .

منهج المقابلات: وذلك لجمع المعلومات عن الأحزاب السياسية ، وستكون المقابلات مع (رئاس الأحزاب السياسية ، وعلماء السياسيين والفقهاء والشيوخ وخبراء الشريعة الإسلامية ، وعلماء وفقهاء القانون الدستوري).

المنهج الاستدلالي؛ وذلك لأن بعضا من الجزئيات الغالبة على مصنفات الفقهاء تحتاج في الأحيان أن يستدل له بدليل من الأدلة الشرعية المعتبرة عند ، وأيضا الاستدلال ببعض نصوص مواد القانون الليبي التي تؤيد أو تحظر بعض حقوق الأحزاب السياسيةوموقفها في الشريعة والقانون الليبي.

حدود الدراسة:

تقتصر حدود الدراسة في التالي :.

. **الحدود الموضوعية** : دراسة الأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي "دراسة حالية واقعية " أي دراسة الأحزاب لسياسية في الفترة اللاحقة لثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م مع الإشارة الي الفترة السابق لثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م كلما أمكن ذلك؛ والإستعانة بالدراسات ذات العلاقة الوثيقة بالموضوع.

الحدود الزمنية : تقتصر حدود دراستنا الزمنية في دولة ليبيا الفترة اللاحقة لثورة١٧ فبراير ٢٠١١م إلي سنة ٢٠١٦ م؛ وسبب اختيار الباحثة هذا التاريخ حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي أعقبت ثورة فبراير والتدخلات الإقليمية والدولية أدت إلى تراجع دور الأحزاب السياسية .

الحدود المكانية : تقتصر نطاق دراستنا على دولة ليبيا مع الإشارة إلى بعض الدول كلما أمكن ذلك.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثنا في عديد من المكتبات العلمية والشبكات العنكبوتية (الانترنت) وجدنا مجموعة من الكتابات والدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشيء من الإيجاز وأغفلت العديد من الجوانب المهمة لذلك سيتم التركيز على هذه الجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة ولتي لاتتفق مع بحثنا الذي اخترنا له عنوان (الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي)"دراسة حالية واقعية"

وأهم الدراسات السابقة :.

Nasrullah Muhammad Nur and Sultan Muhammad Syafiuddin 2019. Political Participation of Islamic Parties. International Journal of Law، Government، and Communication، 4(15)، 166-1731.

تهدف هذه الدراسة في بيان كيف تلعب الأحزاب الإسلامية دورًا كقوة موازنة للسلطة الحاكمة وبشكل متبادل مكمل في نظام الحكم في الدولة.؛ بغض النظر عن المجموعة أو الذين يرفضون قبول الأحزاب الإسلامية ورفضهم للأحزاب منهم جماعة الإخوان حسن البناء في مصر تختلف عن جماعة الإخوان المسلمين في أماكن أخرى مثل السودان وسوريا كما أيضا تختلف جماعة الإخوان المسلمين باكستان تختلف عن تلك الموجودة في بنغلاديش وأفغانستان وإيران وماليزيا واندونسيا .

توصل الباحث لعدة نتائج أهمها : أن مشاركة الأحزاب الإسلامية في إيران والسودان الذين تمكنوا من إقامة دولة بقوة ودعم الأحزاب الإسلامية. أما عن الأحزاب الإسلامية في مصر و الجزائر دائما تحت ضغط مكتئب من الحكومة حتى تعتبر حركة غير شرعية ، لكنها مستمرة في النضال من أجل الحصول على الشرعية من حالة؛ أما الأحزاب الاسلامية في ماليزيا واندونسيا فإنها تلعب دور مهم كقوة موازنة للسلطة الحاكمة في نظام الحكم . لذلك نلاحظ أن هذه الدراسة لاتتفق لافي جزء بسيط من دراستنا الحالية بأنها تبين دور الأحزاب الإسلامية في مشاركة نظام الحكم بدولة .

لذلك ستقوم دراستنا الحاليةبإضافة على الدراسة السابقة في بيان الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وذلك لتعرف على مشروعية الأحزاب وهل تكفي مشروعية

[2] Nasrullah Muhammad Nur and Sultan Muhammad Syafiuddin 2019. Political Participation of Islamic Parties. International Journal of Law, Government, and Communication, 4(15), 166-173 .

الأحزاب كضمانة للممارسة حقوقها ؟ وهل نجحة الأحزاب السياسية في ليبيا من ممارسسة حقوقه السياسية في ظل المتغيرات السياسية أم لا؟ وذلك للوصول لضمانات شرعية وقانونية .

Wuri Arenggoasih 2018. Issues Management of Islamic Political Parties to Election Campaign in 2019. ISSN 2614-5472 (p)، ISSN 2614-7262 (e)، Vol. 1، Num.، Page: 107-138 .2

أن الهدف من استخدام مفهوم إدارة قضايا الحزب الإسلامي كنموذج لمواجهة انتخابات ٢٠١٩ في دولة إندونسيا بحيث نص دستورها الصادر في سنة ١٩٤٥ وفقًا للمادة لنص المادة ٢٩ من دستور جمهورية إندونيسيا باعترافها بالدين وتحمي حرية الأشخاص في الحمل خارج تعاليمها الدينية ، وبسبب تعدد وتنوع المعتقدات التي يعتنقدها البلد الإندونسي أصبحت أندونسيا لديها حساسية مرتبطة بشكل خاص بالقضايا الدينية في السنوات الأخيرة ، إنشاء القضايا السلبية عن الإسلام في تزايد؛

نتائج تظهر الأبحاث أن الحزب الإسلامي قد تجاوز كل العناصر في القضايا إدارة نموذج تشيس هذه العناصر أصبحت خطوة إيجابية للحزب الإسلامي بأندونسيا ضد قضايا الإسلام ومتواجد في النظام الديمقراطي ، وخاصة بالنسبة لانتخابات ٢٠١٩ دون التقليل من الشعور بالسلام في إندونيسا.

لذلك نلاحظ أن هذه الدراسة لاتتفق مع دراستنا الحالية بأنها تبين دور الأحزاب الإسلامية في جمهورية أندونسيا وأثرها علي لانتخابات ٢٠١٩م ، لذلك ستقوم دراستنا الحالية ببيان الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وذلك لتعرف على

[3].Wuri Arenggoasih 2018. Issues Management of Islamic Political Parties to Election Campaign in 2019. ISSN 2614-5472 (p), ISSN 2614-7262 (e), Vol. 1, Num., Page: 107-138

مشروعية الأحزاب وهل تكفي مشروعية الأحزاب كضمانة للممارسة حقوقها ؟ وهل نجحة الأحزاب السياسية في ليبيا من ممارسسة حقوقه السياسية في ظل المتغيرات السياسية أم لا ؟

. دغمان ،المهدي الشيباني .٢٠١٤م. "الأحزاب السياسية التفاتة فسيولوجية".جامعة زيتونة . ليبيا . النشر في مجلة الجامعة . العدد السادس عشر. المجلد الأول. مقالة.[٣] تهدف هذه الدارسة إلى تحليل ظاهرة الأحزاب السياسية تحليلا فسيولوجيا، وهذا التحليل ينطلق من فرضية أن "الأحزاب ظاهرة مركبة نشأت بفعل العامل الاجتماع وكل ما يحدث بعد هذه النشأة له علاقة مباشرة بهذا العامل ،سواء تعلق الأمر بالعلاقات أو التفاعل أو التنظيم أو السلطة أو الحكم أو الانتخابات.

ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج : يعد كل حزب "لعبة اجتماعية "لضبط علاقات الصراع بينهم وإضفاء طابع مبني على تعاونهم ،كما أنها من الممكن أن تكون أداة للتنمية والتحديث وبديلا عن الحرب الأهلية ومن أن تكون أداة فوضى ومسببا للحرب الأهلية.

تستنتج الباحثة أن هذه المقالة أغفلت العديد من الجوانب ولم تهتم إلا بدراسة الأحزاب السياسية من ناحية اجتماعية فهي لا تتفق مع دراستنا الحالية التي ستقوم ببيان الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا .وبيان مدي مشروعية الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي وهل تكفي لمشروعية الأحزاب السياسية كضمانة لكي لممارسة الأحزاب

[٣] دغمان, المهدي الشيباني,٢٠١٤م, *(الأحزاب السياسية التفاتة فسيولوجية)* ,جامعة زيتونة . ليبيا , النشر في مجلة الجامعة . العدد السادس عشر. المجلد الأول.

السياسية وحقوقهاوللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية .

مايسل ،إل ساندي. ٢٠١٤م. (الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية) كتاب . مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة لنشر. الطبعة الأول . كتاب .[٤]

تهدف هذه الدارسة إلى بيان نظام الانتخابات والأحزاب الأمريكية، ولكن ما يهمنا هو تاريخ مختصر للأحزاب السياسية الأمريكية التنظيمات الحزبية كيف تبدو والنظام الذي تعمل به الأحزاب ، والتعرف إلى أي مدى يكون المتسابقون في الأحزاب أحرارا في التعبير عن آراءهم في عديد من القضايا. ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:. التاريخ المختصر للأحزاب السياسية الأمريكية مفيد لفهم العملية الانتخابية اليوم لقد تغيَّرت الأحزاب على عبر الزمن على مستوى هذه الأمة .

تستنج الباحثة : أن هذا الكتاب لا يتفق مع دراستنا الحالية وسبب في ذلك لأنه يهتم بدراسة الأحزاب السياسية في دولة أمريكيا وكانت الدراسة تاريخية أكثر منها قانونية ، لذلك فدراستنا الحالية ستقوم ببيان لا تتفق مع دراستنا الحالية التي ستقوم ببيان الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وبيان مدي مشروعية الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي وهل تكفي لمشروعية الأحزاب السياسية كضمانة لكي لممارسة الأحزاب السياسية وحقوقهاوللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية.

---

[٤] . مايسل ,إل ساندي.٢٠١٤م. *(الانتخابات والأحزاب السياسية الأمريكية)* كتاب . مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة لنشر. الطبعة الأول . كتاب .

Jan. Woischnik / Müller ، Philipp، 2013، Islamic Parties andDemocracy In Indonesia، 10|KAS INTERNATIONAL REPORTS.[5]

الهدف من الدراسة بيان رؤى تجربة اندونيسيا مع الأحزاب الإسلامية برغم من اختلاف ثقافتها وسياستها مع الدول العربية وتهدف أيضا مدى توافق الأحزاب الإسلامية مع القيم مثل التسامح والدستورية، وحماية الأقليات والمساواة في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

ومن أهم نتائج الدراسة السابقة أنه لايمكن رفض التعامل مع الأحزاب السياسية الإسلامية التي هي في الأساس تقوم على الانفتاح للوصول إلى الديمقراطية بشرط أن تتكاثف جهود شركاء في مجال تعاون الحزب السياسي للوصول إليها.

ترى الباحثة أن هذه الدراسة لا تتفق مع دراستنا الحالية لأنها تهدف إلى تطبيق تجربة في أندونسيا ومدى توافقها مع القيم الدستورية والتسامح بالرغم من اختلاف ثقافة دولة أندونسيا عن ثقافة الدول العربية. لذلك فدراستنا الحالية ستقوم ببيان الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا .

محي الدين ،بياضي ،٢٠١٢م. "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية".رسالة ماجستير.جامعة محمد خيضر بسكرة . كلية الحقوق والعلوم الإنسان[٦].

تهدف هذه الدارسة في التعرف على أهمية المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية السياسية في دول المغرب

---

[5] Jan. Woischnik / Müller , Philipp, 2013, Islamic Parties andDemocracy In Indonesia, 10|KAS INTERNATIONAL REPORT.

[٦] .محي الدين ,بياضي ,٢٠١٢م. "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية". رسالة ماجستير.جامعة محمد خيضر بسكرة . كلية الحقوق والعلوم الإنسان.

العربي وهي (الجزائر، تونس ، المغرب)؛ لقد توصل الباحث إلى عدة نتائج التي تتعلق بالأحزاب : إن قانون الأحزاب السياسية في الجزائر اشتمل على خطورة فيما يتعلق بالمستقبل السياسي للأحزاب، إن تجاوب النظام السياسي في بلدان المغرب العربي مع التغيرات السياسية و الاجتماعية لم يكن في الواقع انفتاحا على المجتمع المدني بقدر ما كان مجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب الديمقراطية.

تستنتج الباحثة أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا الحالية لأنها تهدف إلى بيان دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية في دول المغرب العربي، وما يهمنا هو الأحزاب السياسية في دول المغرب العربي والتي من بينها الجزائر التي جعلت مستقبل الأحزاب السياسية في يد النظام السياسي ، فدراستنا الحالية ستقوم ببيان الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وبيان مدي مشروعية الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي وهل تكفي لمشروعية الأحزاب السياسية كضمانة لكي لممارسة الأحزاب السياسية وحقوقهاوللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة.

المباركفوري، صفى الرحمن. ٢٠١٢م. (الأحزاب السياسية في الإ سلام)، دار سبيل المؤمنين للنشر والتوزيع . عين شمس القاهرة، حقوق الطبع محفوظة ، الطبعة الأولي كتاب[٧] .

تهدف الدارسة إلى التعرف على الأحزاب السياسية التي أفرزته الأنظمة في مجال السياسة وتقييم نظام الأحزاب في ضوء التعاليم الإسلامية حتى يمكن التعرف على وجهة نظر الإسلام حول النظام .

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج:

---

[٧] . المباركفوري, صفى الرحمن.٢٠١٢م. *(الأحزاب السياسية في الإ سلام)*, دار سبيل المؤمنين للنشر والتوزيع . عين شمس القاهرة, حقوق الطبع محفوظة , الطبعة الأولي .كتاب .

. إن قضية الأحزاب السياسية متولدة من النظام الجمهوري أو الديمقراطي الذي ساد العالم في ظل العلمانية فهي جزء من ذلك النظام واستند في رفضه للأحزاب. إذا كان أساس تكوين الأحزاب السياسية بأن يجعل الإسلام هو الأساس فإن الإسلام لا يحتاج إلى إقامة حزب ، لأن الإسلام أساس الولاء والبراء، وإن جعل أساس تكوين الأحزاب أمرا من غير الإسلام فإن هذا الأمر في معظم أحواله لا يخلو من أن يكون من أمور الجاهلية من العنصرية والقبيلة واللغة والوطن وغيرها.

تستنتج الباحثة أن هذا الكتاب يتفق مع دارستنا :في جانب بأنه يبين موقف الشريعة الإسلامية من الأحزاب السياسية في الإسلام وستضيف دارستنا الحالية الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م.

أين تستمد الأحزاب السياسية مشروعيتها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ؟ وتوضيح موقف الفقهاء من الأحزاب السياسية وهل تكفي مشروعية الأحزاب السياسية في الإسلام والقانون لممارسة الأحزاب لحقوقها ؟ والتعرف على العوائق الأساسية التي تمنع الأحزاب السياسية من التمتع بحقوقها وممارسة دورها ؟ للوصول إلى ضمانات لضبط الأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي .

مفضي السليحان، ملوح . ٢٠١٢ "ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعة الأردنية". العلوم التربوية . المجلد٣٩. العدد٢ .مقالة[٨].

هدفت هذه الدارسة إلى معرفة درجة التحدي الذي يواجه العمل الحزبي في الأردن، من وجهة نظر

[٨] . مفضي السليحان, ملوح .٢٠١٢ م "*ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعة الأردنية*". العلوم التربوية . المجلد٣٩. العدد٢ .مقالة .

أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية.

وتوصل البحث لعدة نتائج أن درجة التحدي الذي يواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر مجتمع الدارسة، فيما يخص أظهرت النتائج أن التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع، وعلاقة الأحزاب بالحكومة، قد جاءت بدرجة متوسطة، في حين جاءت درجة التحدي الناتجة عن الأحزاب ذاتها منخفضة.

تستنتج الباحثة أن هذه الدراسة تبين التحديات التي يواجهها العمل الحزبي في الأردن بحيث كانت هذه الدراسة إحصائية وليست قانونية فهي لا تتفق مع دراستنا الحالية، لأن دراستنا ستضيف الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا .

. غارو، حسيبة. ٢٠١٢ م. (دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من ١٩٩٧ .٢٠٠٧). رسالة ماجستير جامعة مولود معمري . تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. رسالة ماجستير[٩].

الهدف من الدراسة هو بيان دور الأحزاب سواء في السلطة أو المعارضة في المشاركة في بلورة وصنع السياسات العامة. كما توصلت الباحثة إلى نتائج:.

. إن التمثيل الحزبي في المؤسسة التشريعية ، شهد تراجعا كبيراً في القيام بالوظيفتين المنوطة بها والمتمثلة

[٩] . غارو, حسيبة. ٢٠١٢ م. (دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة دراسة حالة الجزائر من ١٩٩٧ .٢٠٠٧). رسالة ماجستير جامعة مولود معمري . تيزي وزو. كلية الحقوق والعلوم السياسية , قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. رسالة ماجستير

في التشريع والرقابة ، ويكمن ذلك بضعف الأحزاب السياسية المتواجدة والمتمثلة في البرلمان و عجزها عن اتخاذ المبادرة في المجال التشريعي .

تستنتج الباحثة أن هذه الدراسة لا تتفق مع دراستنا في أنها تبين دور الأحزاب السياسية في السلطة أو المعارضة في رسم السياسة العامة لدولة الجزائر، بينما دراستنا الحالية ستقوم وستضيف دارستنا الحالية الأحزاب السياسية وحقوقهاوموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية في ليبيا وذلك من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا .

. صالح ، نغم .٢٠١١م .(التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون) .مقالة .مجلة العلوم السياسية .جامعة بغداد . العدد٤٣. مقالة[١٠].

تهدف هذه الدارسة وذلك لبيان تجربة العراق في التعددية الحزبية التي جاءت بعد تجربة طويلة استمرت ٣٥عاما من الحكم المركزي وهيمنة نظام الحزب الواحد، لقد أفرزت تطورات ما بعد سقوط النظام العراقي حراكا سياسيا، لتأسيس حركات وتنظيمات سياسية متنوعة، فمنذ عام ٢٠٠٣ ظهرت في الساحة السياسية العراقية أحزاب وهياكل تنظيمية بمسميات متعددة بعضها إسلامي والأخر علماني، بعض الأحزاب كبير وقوية وبعضها الآخر صغير وضعيف لا يحمل الا الإسم فقط.

ولقد توصلت الباحثة إلي عدة نتائج إن نجاح العملية السياسية في العراق والقدرة على بناء نظام سياسي ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان وحرياته تتطلب وجود تعددية سياسية حقيقية وهذا يعتمد على

[١٠] . صالح , نغم .٢٠١١م .*(التعددية الحزبية في العراق في ظل غياب قانون)* .مقالة .مجلة العلوم السياسية .جامعة بغداد . العدد٤٣. مقالة .

وجود ضوابط محددة وموضوعية حتى تنظم وجود هذه التعددية الحزبية، كما يجب إسقاط الافتراض بان التعددية تعني كثرة الأحزاب وتصارعها إذ ما فائدتها إذا كانت بلا تأثير أو دور.

تستنتج الباحثة أن :هذه المقالة لا تتفق مع دراستنا الحالية ، لأنها اهتمت بدراسة التعددية الحزبية في العراق بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو المهيمن طيلة العقود الماضية أي قبل ٢٠٠٣ في ظل غياب القانون. لذلك ستقوم دراستنا الحالية ببيان الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا .

عبد الجواد، بيداء . ٢٠١١ .(الحماية القضائية للحقوق السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي) مقالة ، مجلة الرافدين للحقوق ، المجلد، ١٤ ، العدد ٥٠، السنة١٦. مقالة.[١١]

تهدف هذه الدراسة إلى توفير الحماية الحقيقية للحقوق السياسية ، والقاء الضوء على اقرار الإسلام لهذه الحماية أيضا وهو بذلك يكون قد سبق الدول بأكثر من اثني عشر قرن.

لقد توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها:.

١. الحقوق السياسية هي التي لا تثبت الا لمواطني الدولة فقط بمعنى لا تمنح للأجانب وهي حقوق واحدة للجميع وتتناولها الدولة بالتعديل واعادة التنظيم حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلد.

[١١] . .عبد الجواد, بيداء , ٢٠١١ ,*(الحماية القضائية للحقوق السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي)* مقالة , مجلة الرافدين للحقوق , المجلد, ١٤ , العدد ٥٠, السنة١٦.

٢ . على الرغم من اختلاف الفقهاء بمسألة اباحة الإسلام للأخذ بنظام الأحزاب ، نرى أن الاسلام لم يمنع حق تشكيل الأحزاب السياسية لأنها أحد اساليب مقاومة طغيان السلطات الحاكمة بالعصر الحديث .

تستنتج الباحثة أن هذه المقالة جاءت بدراسة تهتم بالحقوق السياسية جميعها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي بصفة عامة ،وباعتبار أن الأحزاب جزء من هذه الدراسة فقد اتفقت مع دراستنا بحيث أوضحت موقف الإسلام والقانون من الأحزاب السياسية بصفة عامة دون تفصيل لأنها لم تكن في صلب دراسة الباحث ، لذلك ستضيف دراستنا الحالية ببيان الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية. .

خشيم مصطفى عبد الله ٢٠١١م "الأحزاب السياسية في ليبيا الجديدة بين النظرية والتطبيق" مقالة[١٢]

الهدف من الدراسة وصف وتحليل الأحزاب السياسية الليبية في إطار مقارن يأخذ في الحسبان البيئة المحيطة ببعديها الداخلي والخارجي .

لقد توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها:. غياب الثقافة السياسية للأحزاب في ليبيا الجديدة .

تستنتج الباحثة أن هذه المقالة تتفق مع دراستنا الحالية في أنها تدرس الأحزاب السياسية في ليبيا بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ م وبيان طبيعة الأحزاب وكيف تم تشكيلها مع الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الداخلية والخارجية إلا أنها أغفلت عديد من الجوانب التي ستقوم دراستنا الحالية ببيانه مشروعية الأحزاب السياسية

[١٢]. http://www.libyasons.com/vb/showthread.php?t=159961

وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية. .

-. Hossein، Asayesh et al،2011.Political Party in Islamic Republic of Iran Journal of Politics and Law.[13]

تهتم هذه الدراسة بتاريخ الأحزاب السياسية في إيران بعد الثورة الإسلامية وتعتبر من أبرز الأحزاب السياسية الرسمية هي حزب الحق وحزب اليسار. ولقد توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها:.

. أن الأحزاب السياسية الرئيسية تنقسم الى أحزاب اليسار وأحزاب اليمين، هي: جمعية رجال الدين المقاتلين، والمديرين التنفيذيين لحزب البناء، ثورة منظمة مجاهدي الإسلامية، إيران الإسلامي حزب جبهة المشاركة، الحزب الصندوق الوطني هي من بين تلك التي على اليسار، في حين أن حزب التحالف الإسلامي، وجمعية مقاتل رجال الدين في طهران، الجمعية الإسلامية للمهندسين والسكان من الدفاع عن القيم الإسلامي .

. تشارك هذه الأحزاب في القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية، على سبيل المثال، وأحزاب اليمين تميل إلى التأكيد الثقافة التقليدية على الحداثة، بينما على العكس من الأحزاب اليسارية ليست حساسة جدا لهذه المسألة نعتقد في المراجعة، وتنشيط، وجعل التقاليد أكثر فعالية واستخدام الدعم الحداثة في الثقافة في السياسة الخارجية، وحزب الحق هو المتطرف وحزب اليسار هو ليبرالي.

---

١٤. Hossein, Asayesh et al,2011.Political Party in Islamic Republic of Iran Journal of Politics and Law.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة تتفق مع دراستنا الحالية في أنها تدرس الأحزاب سياسية ، إلا أنها أغفلت عديد من الجوانب التي ستقوم دراستنا الحالية ة ببيان مشروعية الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حاليةوقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في ليبيا ؛وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية.

.Charles Kurzman and Ijlal Naqvi،2009 ، Islamic Political Parties and Parliamentary Elections ، University of North Carolina، Chapel Hill ، United States Institute of Peace Working Paper Grant SG-055-06S.[14]

تبحث هذه الورقة السجل الكامل لبعض الحركات الإسلامية تقريبا وذلك منذ بدأ القيام بذلك بشكل جيد في الانتخابات الوطنية، على الرغم من الاهتمام الدولي إلى الانتصارات التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر "١٩٩١" .

وهذه حالات نادرة بل هو أبعد من القواسم المشتركة لأحزاب إسلامية لانقاص لأداء الحزب الإسلامي في الانتخابات البرلمانية على مدى العقود الأربعة الماضية، ، وجدت أن معظم الأحزاب الإسلامية غير قادرة على جذب أكثر من أجزاء قليل من الناخبين المسلمين .

وصلت لعدة نتائج أهم :.

. شاركت الأحزاب الإسلامية في العشرات من الانتخابات البرلمانية على مدى العقود الأربعة الماضية مع وجود استثناءات قليلة بارزة، والأحزاب الإسلامية لم تفعل بشكل جيد خاصة في هذه الانتخابات.

[14] . Charles Kurzman and Ijlal Naqvi,2009 , Islamic Political Parties and Parliamentary Elections , University of North Carolina, .Chapel Hill , United States Institute of Peace Working Paper Grant SG-055-06S.

. قد تحولت المنابر الانتخابية الأحزاب الإسلامية إلى حد ما في اتجاه أكثر ليبرالية في الآونة الأخيرة هذه المقالة لا تتفق مع دراستنا الحالية في أنها تدرس الأحزاب السياسية ، إلا أنها أغفلت عديد من الجوانب التي ستقوم دراستنا الحالية ببيان مشروعية الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م .وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية.

وتيس، تماراكوفمان. ٢٠٠٨م "الأحزاب الإسلامية ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية "المصدر .المجلة الديمقراطية . الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية في جامعة هو بكينز الأمريكية ، المجلة ١٩ ،العدد ٣ .ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستثمار .مقالة. [15]

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة الحركات الاسلامية على الاندماج في العملية السياسية وتبني الاعتدال ودورها في بناء العملية الديمقراطية. كما استخدم الباحث المنهج المقارن وذلك في مقارنة الحركات الاسلامية التي تنبذ العنف والتي تستخدم العنف في عديد من الدول العربية وأهمها(مصر ،الكويت ،حزب الله ، وحماس).

وتوصلت الباحث لعدة نتائج أهمها لا يمكن اختبار مدى التزام الحركات الإسلامية بالعملية الديمقراطية قبل أن يتحقق وجود عملية سياسية ديمقراطية يختارون الانخراط فيها. كما أن فشل الحكومات العربية في

---

[15] . وتيس, تماراكوفمان. ٢٠٠٨م *"الأحزاب الإسلامية ثلاثة أصناف من الحركات الإسلامية* "المصدر .المجلة الديمقراطية . الصادرة عن المنحة القومية للديمقراطية في جامعة هو بكينز الأمريكية , المجلة ١٩ ,العدد ٣ .ترجمة مركز الزيتونة للدراسات والاستثمار .مقالة.

توفير أجواء سياسية أكثر انفتاحًا بذريعة الخوف من استلام الإسلاميين زمام الحكم فإنها تفعل سوى إعطاء الإسلاميين المزيد من القوة .

نستنتج أن : هذه المقالة تختلف عن دراستنا الحالية لأنها تهتم بدور الحركات الإسلامية في بناء العملية الديمقراطية مقارنة ذلك في عديد من الدول العربية ،لذلك فدراستنا الحالية ستقوم ببيان الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية.

فضلون ، آمال .٢٠٠٧م "استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام "دراسة تحليلية .جامعة باجي مختار .كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية .رسالة ماجستير[١٦].

تهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف استخدام الأحزاب السياسية للصحافة وأسباب هذا الاستخدام ، مدى اعتماد الأحزاب السياسية على الصحافة في التأثير على الرأي العام ومعرفة نوع العلاقة التي تربط الصحافة الجزائرية بالأحزاب السياسية . ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

تستنتج الباحثة بأن : هذه الدراسة تختلف عن دراستنا الحالية وذلك لأنها تبحث في دور الإعلام وآثرها على ولقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: . اتجاه صحف العينة نحو الأحزاب السياسية بشكل عام هو اتجاه سلبي مع نسبة ضئيلة من الحياد و الغياب الشبه كلي للاتجاه الايجابي نحوها وينطبق الأمر

[١٦] . فضلون, آمال .٢٠٠٧م *"استخدام الأحزاب السياسية للصحافة في التأثير على الرأي العام"* دراسة تحليلية رسالة ماجستير .جامعة باجي مختار .كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية

أيضا على أحزاب التحالف الرئاسي إذ جاء سلبا في مجمله ، لكن اتجاهات الصحف كانت متفاوتة من حزب إلى آخر.

تستنتج الباحثة بأن : هذه الدراسة تختلف عن دراستنا الحالية وذلك لأنها تبحث في دور الإعلام وآثرها الأحزاب السياسية في الجزائر وأغفلت دور القانون و الشريعة الإسلامية في الأحزاب، لذلك ستقوم دراستنا الحالية ببيان الأحزاب السياسية وحقوقها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وكثرة الصراع والحروب الأهلية وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية.

الشرقاوي ، سعاد. ٢٠٠٧م ."النظم السياسية في العالم المعاصر"، كلية الحقوق.جامعة القاهرة .كتاب[١٧].

يهدف هذا الكتاب لبيان وفهم أسس القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة في العالم ونبرز منها أهم الفروق بين نظم العالم الليبرالي ونظم العالم الاشتراكي ونظم العالم الثالث وتنمية النظام السياسي وأهمها المؤسسات الحكومية والغير حكومية؛ إن ما يهمنا في هذه الدراسة الفصل الرابع لأنه يبين الأحزاب السياسية تعريفها ونشأتها وأساسها وأنواعها .

ولقد توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها : أن الأحزاب هي محرك الحياة وضامن أساسي للديمقراطية لأن ضعف الأحزاب يعني ضعف تمثيل الأمة .

[١٧] . الشرقاوي , سعاد. ٢٠٠٧م . *"النظم السياسية في العالم المعاصر"* , كلية الحقوق .جامعة القاهرة .كتاب.

تستنتج الباحثة أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا الحالية لأنها تدرس أسس القانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة في العالم ولأنها لم تتطرق لموضوع الأحزاب السياسية بصفة مباشرة وإنما باختصار لأنها لم تكن في صلب موضوعها لذلك ستقوم دراستنا الحالية ببيان الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا وكثرة الصراع والحروب الأهلية ،وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية.

لرقم، رشيد . ٢٠٠٦ "النظم الانتخابية وآثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر" .جامعة منتوري قسنطينة، رسالة ماجستير[١٨].

تهدف هذه الدراسة باعتبار أنها استجابة لضرورة الموازنة بين مطالب الطبقة السياسية المستمرة في إيجاد نظم انتخابية تتماشى وتطلعاتها هذا من جهة ، و من جهة أخرى تعد استجابة لمتطلبات الاستقرار السياسي التي تتطلب نظم انتخابية تتماشى وواقع التعددية الحزبية في الجزائر بما لا يتعارض ومتطلب الديمقراطية المتجددة .

لقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: ـ أن نظام التمثيل النسبي المعتمد في الجزائر أدى إلى تشتيت صوت المعارضة وبالتالي إضعاف البرلمان أمام السلطة التنفيذية؛ أن النظام الحزبي في الجزائر أتسم بالتعدد الحزبي مع وجود حزب مهيمن .

تستنتج الباحثة أن هذه الدراسة لاتتفق مع دراستنا الحالية لأنها تهتم بالنظام الانتخابي وأثره على

[١٨] . لرقم, رشيد . ٢٠٠٦ *"النظم الانتخابية وآثرها على الأحزاب السياسية في الجزائر"* .جامعة منتوري قسنطينة , رسالة ماجستير.

الأحزاب السياسية لذلك ستضيف دراستنا الحالية ببيان الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية وكترة الصراعات في ليبيا وللمعرفة المعيقات التي تمنعها من ممارسة حقوقها وللوصول لضمانات شرعية وقانونية

قريشي ، على .٢٠٠٥م. "الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي دراسة مقارنة في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر.جامعة الأخوة منتوري قسطينة .كلية الحقوق . رسالة دكتوراه.[١٩]

تهدف هذه الدراسة إلى بيان موقف الأنظمة الوضعية بشقيها الليبرالي والماركسي والنظام الإسلامي من الحرية السياسية والتعرف، كبحث مقارن من حيث التأصيل النظري والممارسة العملية في الجزائر.

لقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

. إلغاء القيود المصطنعة على حرية تكوين وتأسيس الأحزاب السياسية على اختلاف تياراتها الفكرية والسياسية ما دامت غاياتها مشروعة، ووسائلها سلمية، وإرساء صيغة دستورية وقانونية واضحة ومحددة لفهم وممارسة التعددية الحزبية، بإبراز ماهيتها ورسم حدودها، وضبط آلياتها في العمل السياسي، ليصبح نشاطها ضمن أطر ومبادئ بينة المعالم، متّفق عليها من طرف جميع القوى المتواجدة على الساحة السياسية، لتحقيق مطالب الشعب والتعبير عن إرادته، والسعي لضمان حقوقه وحرياته .

---

[١٩] . قريشي , على .٢٠٠٥م. *"الحرية السياسية في النظام الدستوري المعاصر والفقه الإسلامي دراسة مقارنة في الأصول النظرية وآليات الممارسة مع التطبيق على الوضع في الجزائر"*.جامعة الأخوة منتوري قسطينة .كلية الحقوق . رسالة دكتوراه.

تستنتج الباحثة أن: هذه المقالة تتفق مع دراستنا الحالية في بيان موقف الفكر الإسلامي من الأحزاب السياسية والتي كان موقفها بين مؤيد ومعارض لوجود الأحزاب السياسية، لذلك ستضيف دراستنا الحالية ببيان مشروعية الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا.

خضير اياد شروق ٢٠٠٣م " الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق دراسة تحليلية نقدية"، مقالة .[20]

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أهم اشكاليات الديمقراطية في العراق من حيث صلتها بالتصورات الفكرية وبالممارسة العملية للأحزاب الاسلامية في العراق.

لقد توصل الباحث إلي عدة نتائج أهمها:.

. تزامنت بدايات النشأة للأحزاب الإسلامية العراقية مع نهاية النظام البرلماني في العراق وتعاقب الأنظمة العسكرية التي حظرت النشاط الحزبي، الأمر الذي انعكس على الاحزاب الاسلامية بشكل سلبي بلجوئها الى أسلوب العمل السري والدعوي .

. ركزت الأحزاب الاسلامية جهودها الفكرية و التعبوية قبل عام ٢٠٠٣ م على إسقاط النظام البعثي ولم تطرح أي مشروع لبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة النظام ، الأمر الذي انعكس بعد عام ٢٠٠٣

[20] . خضير اياد شروق ٢٠٠٣م " *الأحزاب الإسلامية وإشكالية الديمقراطية في العراق دراسة تحليلية نقدية* " . جامعة الأنبار , كلية العلوم الإسلامية , الفلوجة قسم الشريعة , الدراسات الإسلامية , لعدد الخمسون .مقالة .

في غياب البوصلة الهادية لسلوك هذه الأحزاب والذى تمثل في الكثير من عيوب وأخطاء التأسيس التي كان من ضمنها الاهتمام بعملية اقتسام السلطة وتركة النظام السابق أكثر من الاهتمام بعملية بناء الدول.

بيدي أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا الحالية وذلك لأنها اهتمت ببيان نشأة الأحزاب الإسلامية في العراق وآثرها على التحول الديمقراطي بعد سنة ٢٠٠٣ م ، لذلك ستضيف دراستنا الحالية ببيان مشروعية الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا .

عدوان عاطف ٢٠٠٢م "التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"،مقالة[٢١]

تهدف هذه الدراسة وذلك في وضع المتابع والقارئ في كيفية انتقال الفكر السياسي من الرفض المطلق إلى الإيمان بالتعددية بل والدفاع عنها ويبين مدى المرونة التي يتمتع بها هذا الفكر بحيث لم يقف جامدًا إزاء التطورات السياسية المتجسدة ولكنه تفهمها وتتفاعل معها وإن لم يكن هذا التفاعل على المستوى المطلوب وذلك للمعوقات الذاتية المتمثلة في الخلافات الداخلية والانقسامات الخارجية التي تبثها نظمنا السياسية والتي تفرض بمقتضاها ممارسات القمع الفكري والإرهاب المادي والمعنوي وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج:.

. كان التفكير في إنشاء أحزاب يعد خطأ كبيرًا في نظر عدد كبير من القادة والمفكرين الإسلاميين إذ

[٢١] . عدوان, عاطف,٢٠٠٢م, *(التحول إلى التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر)* مقالة مجلة جامعة النجاح للأبحاث ,العلوم الإنسانية , المجلد ١٢.مقالة .

نظروا إلى هذه الأحزاب على أنها تمزق الأمة إلى طوائف متناحرة يقتل بعضها بعضًا لمصلحة أعدائها.

. نظر البعض الآخر وعلى رأسهم الشيخ حسن البنا على أن الأحزاب لم تخدم إلا العدو البريطاني لذلك وقف ضدها وكذلك فعل الشيخ أبو الأعلى المودودي .

. أن نجاح ظاهرة الأحزاب في أوروبا في صناعة نموذج ديمقراطي سليم زاد المشاركة السياسية ونقل السلطة بشكل آمن دفع الكثير من القيادات الإسلامية على تغيير مواقفها من موضوع الأحزاب وبدأنا نرى كثير من الآراء والفتاوي تبيح الأحزاب وتدافع عنها وتعدها ضرورية لحياة سياسية سليمة.

ترى الباحثة بأن : هذه المقالة تتفق مع دراستنا الحالية في أنها تهتم بالتعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي وبيان كثير من الآراء والفتاوي التي بينة موقفها من الأحزاب السياسية ، لذلك ستضيف دراستنا دراستنا الحالية ببيان مشروعية الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي دراسة حالية واقعية من الفترة الزمنية ٢٠١١م لغاية ٢٠١٦م وسبب في ذلك نتيجة للمتغيرات السياسية في دولة ليبيا .

خلاصة الدراسات السابقة :

تستنتج أن الدراسات السابقة وما ستضيفه دراستنا الحالية التي ستبحث في (الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي)" دراسة حالية واقعية "

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الأحزاب السياسية بشيء من الإيجاز في عديد من الجوانب ، فبعض من الدراسات تناولت الأحزاب الإسلامية ، وأغفلت العديد من الجوانب المهمة، فبعض منها تهتم بالنظام الانتخابي وأثره على الأحزاب وبعض منهااهتم بدراسة الصحافة وأثرها على الأحزاب

وبعض منها معرفة مدى قدرة الحركات الاسلامية على الاندماج في العملية السياسية وتبني الاعتدال ودورها في بناء العملية الديمقراطية لذلك فإن الدراسات السابقة تختلف كل دراسة منها عن الآخرة بحيث تقوم ببيان نشأت الأحزاب وبيان شرح عن الأحزاب مع اختلاف حدود الدراسة من ناحية الزمان والمكان .

وكل الدراسات السابقة تختلف عن دراستنا الحالية في عديد من الجوانب لذلك ستضيف الدراسة الحالية – (التي تبحث في الأحزاب السياسية وحقوقها وموقفها في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي)"دراسة حالية واقعية التعرف على الأحزاب السياسية وعلى الحقوق التي تتمتع بها الأحزاب في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ، وذلك لأن ليبيا من الدولة التي كانت تخضع لنظام الحزبي الواحد طيلة العقود الأربعة الماضية ولم تعرف نظام تعدد الأحزاب السياسية الا بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١م والتي نص على ذلك فيها الإعلان الدستوري الصادر في ٢٠١١ م بأن نص على حرية تأسيس الأحزاب كما نص على جواز التعددية الحزبية بشرط إلا تأسس الأحزاب السياسية مخالفة لمبادئ الشريعة الإسلامية باعتبار أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع في ليبيا ، وهل منح القانون الذي ينظم الأحزاب السياسية جميع الأحزاب الحق في ممارسة حقوقها بشكل متساوي بين جميع الأحزاب ؟ لذلك يجب التعرف علي الأحزاب السياسية وذلك بتعريف الأحزاب السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون والتعرف على مشروعية الأحزاب السياسية وحقوقها وموقف الفقهاء من الأحزاب السياسية في الإسلام والقانون الليبي ؟ وما هو الأساس الشرعي والتشريعي الذي منح حق تأسيس الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ؟

ومتى بدأت نشأة الأحزاب في الشريعة الاسلامية والقانون الليبي ؟ وأيضا التعرف على موقف وأحكام الإسلام من نشأة ووجود الأحزاب السياسية هل يعتبر فرض كفاية أم لا ؟، وماهي أهم حقوق الأحزاب

السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون الليبي في الفترة اللاحقة لثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ م ؟ وهل المتغيرات السياسية في ليبيا منعت الأحزاب السياسيةمن عدم ممارسة حقوقها .

والتعرف على المبادئ التي نص عليها الإعلان الدستوري التي منح فيها الأحزاب السياسية الحق في ممارسة حقوقها الدستورية والقانونية ؟وهل مشروعية الأحزاب السياسية يعتبر ضمانة للأحزاب السياسية لممارسة حقوقها ؟ والتعرف على المعيقات الأحزاب السياسة في ليبيا لكثرة المتغيرات والصراعات السياسية؟

تقييم الأحزاب السياسية ،التقيم المقاصدي من مشروعية الأحزاب والقيم الواقعي أي حصيلة تجربة الأحزاب السياسية، للوصول لضمانات لضبط الأحزاب السياسية في الشريعة الإسلامية والقانون الليبي ، وهذا ما ستقوم ببيانه في هذا البحث.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية